رؤية الإمام الخميني قدس سره للحوزة العلمية

أسرة التحرير

١ - وجوب تنظيم الحوزات العلمية:

يشدّد الإمام الخميني قدس سره على وجوب تنظيم الحوزات العلمية، ويذكر هذا الوجوب في سياق تخوّفه من مكائد أعداء الإسلام، فيقول قدس سره مستعرضاً ذلك والمخاطر الناجمة عنه:

«من الأمور المهمّة التي كانت مورد اهتمام علماء الحوزة العلمية في قم، ولكن دون أن يُمارس بشأنه أيّ عمل إيجابي، هو إيجاد النظم والانضباط في الحوزات؛ حيث يجب أن تكون البداية من الحوزات العلمية في قم، وأن يقام ذلك بجدّ وبشكل أصولي أساسي، وطبعاً فإن هذا يعتبر من أهمّ الوظائف الشرعية، حيث تقع المسؤولية على الجميع، خاصّة الفضلاء والعلماء والمدرّسين، وذلك لحفظ الحوزات من دخول العناصر المنحرفة عقائدياً وأخلاقياً وعملياً، وإنّ تحقيقه يتطلب مساعدة الجميع وتأييد المراجع العظام...»[1].

ويحذّر قدس سره من الآثار السلبية الناشئة عن عدم النظم بقوله: «**وإحدى وسائلهم المؤثّرة في تحقيق نواياهم المشؤومة.. الخطرة للغاية على الإسلام هي إعداد أفراد منحرفين جناة للتوغّل إلى الحوزات العلمية، والخطر الكبير لهذا التوغّل على المدى القريب هو تشويه صورة الحوزة العلمية بأعمال المتوغّلين غير اللائقة وأخلاقهم وسلوكيّاتهم المنحرفة، والخطر الأكبر لهذا التوغّل على المدى البعيد هو وصول واحد أو بعض الدجّالين إلى المقامات العليا في الحوزات باطّلاعهم على العلوم الإسلامية،**

(١) من توجيهات الإمام إلى شورى الحوزة العلمية وطلابها في قم..

وتكوين موقع اجتماعي لأنفسهم بين الجماهير، واستغلال حسن ظن طيّبي القلب منهم واستجلاب مودّتهم، ليكونوا مصدر توجيه الضربات القاصمة في الوقت اللازم للحوزات الإسلامية وللإسلام العزيز»[٢].

...**«يجب على الجميع أن يحبطوا بيقظة هذا القسم من المؤامرة، ويتأكّد هذا الواجب أكثر من الجميع على الحوزات العلمية، وتقع مسؤولية تطهير هذه الحوزات وتنظيمها على الأساتذة الموقّرين والأفاضل ذوي السابقة الحسنة، بتأييد من مراجع كل عصر»**[٣]. ولعلّ مقولة: **«إن نظم الحوزة في عدم نظمها» من الإيحاءات المشؤومة لنفس المتآمرين ومخطّطي المؤامرة»**[٤].

ولهذا نرى أنّ الإمام يؤكّد على أن تنظيم الحوزة يجب أن يرافق مسيرتها الزمنية والعلمية، بهدف إيجاد عناصر القوة والثبات في الكيان الحوزوي، فكتب قدس سره في وصيته: **«إنّ المبادرة إلى تنظيم الحوزات ضرورة واجبة في كافة العصور، وخصوصاً في العصر الحاضر الذي اشتدّت فيه المخطّطات والمؤامرات وتسارعت، ويتحتّم على المدرّسين الأفاضل الأجلاّء أن يخصّصوا وقتاً لدرء الأضرار عن الحوزات، وفق برنامج دقيق ومدروس؛ وذلك لصيانة الحوزة في هذه المرحلة ومن خلال البرامج الدقيقة الصحيحة، أخصُّ بذلك الحوزة العلمية في قم وسائر الحوزات الكبيرة والمهمّة»**[٥].

وفي هذا السياق أكّد قدس سره على مجموعة من الثوابت والأسس لتنظيم الحوزة العلمية، أهمها:

الاجتهاد وتطوير الحوزة: يتّضح من خلال القراءة الموضوعية لرؤية الإمام الخميني قدس سره للاجتهاد، وارتباطه بتطوّر البحث الفقهي في الحوزة، وقيام الحوزة بواجباتها العلمية اتجاه المجتمع والأمّة، أنّه في الوقت الذي يحرص فيه على أصالة منهج الاجتهاد في الحوزة العلمية، بقوله الشهير: «**إنني أعتقد بالفقه التقليدي** والاجتهاد

٢) من نداء للإمام الخميني قدس سره، بتاريخ١٩٨٢/٢/١١م.
٣) م. ن.
٤) وصية الإمام الخميني قدس سره، ص ٣٣
٥) وصية الإمام الخميني قدس سره، ص ٣٣

الجواهري[٦] **ولا أجيز التخلّف عن ذلك، فالاجتهاد صحيح على ذلك النمط»**[٧] ينظر نظرة شمولية وواسعة لدور الحوزة العلمية على مستوى عمليتي التربية والتعليم، وبناء المجتهدين، وما لذلك من ارتباط وتأثير مباشر على الاجتهاد ودور المجتهدين في المجتمع والحياة الإنسانية بشكل عام؛ ممّا يضع الاجتهاد بمنهجه الجواهري الأصيل أمام وظائف كبرى، أبرزها تصدّي الحوزات العلمية بفقهائها ومجتهديها لكلّ ما يحتاجه الإسلام على مستوى الدراسة والبحث والتحقيق والتبليغ... والعمل على إرساء قواعده في المجتمعات. وكما عبّر الإمام نفسه عن وظيفة الفقه بقوله: «**الفقه هو النظرية الواقعية الكاملة لإدارة الإنسان والمجتمع من المهد إلى اللحد**». فالاجتهاد كما يرى الإمام قدس سره يعني الاطّلاع على جميع القوانين الإلهية في مجال الشؤون الفردية والاجتماعية منذ ما قبل مجيء الإنسان إلى الدنيا، إلى ما بعد رحيله من الدنيا، وله دخل مباشر في جميع الأعمال.

ولهذا نجد أنّ الإمام يؤكّد على أهميّة عنصري الزمان والمكان في عملية الاجتهاد، فقال قدس سره: ولكنّ هذا لا يعني أن الفقه الإسلامي ليس غنيّاً ولا خلاّقاً، إذ إنّ الزمان والمكان عنصران مهمّان في الاجتهاد. ولو كان لمسألةٍ حكمٌ معيّن في السابق، فبحسب الظاهر قد يكون لها - ضمن العلاقات المتحكّمة بسياسة نظام معين واجتماعه واقتصاده - حكمٌ جديدٌ بهذا المعنى، وهو أنّه من خلال المعرفة الدقيقة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنفس الموضوع الأوّل، الذي لا يختلف ظاهراً عن القديم يغدو واقعاً موضوعياً جديداً يتطلّب - قهراً - حكماً جديداً، فيجب على المجتهد أن يحيط بمسائل زمانه، فلا يُقبل.. أن يقول المجتهد بأنني لا أبدي وجهة نظري في المسائل السياسية مثلاً[٨]. فالإمام الخميني قدس سره من المتمسّكين بنظرية الفقه التقليدي، والمتشدّدين في ضرورة التمسّك بالمنهج التقليدي في الاجتهاد، الذي ورثناه عن أساطين الفقهاء من القدماء والمتأخّرين، كالمرتضى والمفيد والشيخ الطوسي والعلامة من المتقدمين، وابن إدريس والشهيدين والكركي وصاحب الحدائق وصاحب الجواهر

٦) إشارة إلى أسلوب استنباط الأحكام الشرعية الذي اتبعه العلامة الشيخ محمد حسن صاحب كتاب جواهر الكلام توفي عام ١٢٦٦ه،
٧) من نداء لسماحته إلى المراجع والعلماء بتاريخ ٢٢/٩/ ١٩٨٩ م، نقلاً عن صحيفة نور، ج ٢١،ص٨٨ – ١٠١.
٨) صحيفة النور،ج٣٢،٧.

والشيخ الأنصاري من المتأخّرين رحمهم الله أجمعين، ولكن الإمام قدس سره رغم هذا المنهج الفقهي الملتزم يؤمن إيماناً قوياً بدور «**الزمان**» و«**المكان**» في الاجتهاد، واختلاف الاجتهاد من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، وما لهذه النظرة من آثار عديدة تبرز في نظرة الإمام إلى خصوصيات المجتهد ودوره ووظيفته في العديد من الموارد منها:

- العلم بأساليب مواجهة حيل الثقافة الحاكمة على العالم وأكاذيبها، وامتلاك بصيرة ونظرة اقتصادية، والاطّلاع على كيفيّة مواجهة الاقتصاد الحاكم على العالم، ومعرفة السياسات وحتى السياسيين والمعادلات التي يملونها، ودرك نقاط القوة والضعف لكلى القطبين الرأسمالي والشيوعي وموقعهما، واللذان يرسمان في الحقيقة الاستراتيجية المتحكّمة بالعالم.
- امتلاك نباهة وذكاء وفراسة لهداية المجتمع الإسلامي وحتى غير الإسلامي.
- أن يكون المجتهد مديراً ومدبّراً بشكل حقيقي، إضافة إلى إخلاصه وتقواه وزهده المتناسب مع مستوى شأنيته.
- أن يدرك أنّ الحكومة عبارة عن الفلسفة العملية لتمام الفقه في جميع زوايا الحياة البشرية، وهي مظهر الجنبة العملية للفقه في تعامله مع جميع المعضلات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية.

وقد أكّد الإمام الخميني قدس سره في العديد من المناسبات على ضرورة أن يلبّي الاجتهاد والمجتهدون حاجات المجتمع والدولة، بل أن تمسك الحوزات والعلماء بنبض تفكير وحاجات المجتمع، فقال قدس سره: «**يجب أن تمسك الحوزات والعلماء دوماً بنبض تفكير وحاجات المجتمع المستقبلية، وأن يستبقوا الحوادث لعدّة خطوات دوماً، فيكونوا على استعداد للتعامل معها بشكل مناسب، فإنّ كثيراً من الأساليب المتعارفة في إدارة شؤون الناس ستتغيّر في السنوات القادمة، وستحتاج المجتمعات البشرية إلى مسائل جديدة في الإسلام لحلّ مشاكلها، وعلى علماء الإسلام العظام أن يخطّطوا لهذا الأمر منذ الآن**»[٩].

- «..**ويجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً في الحكومة الإسلامية، وإنّ طبيعة الثورة والنظام تقتضي دوماً أن تعرض الآراء الاجتهادية الفقهية في المجالات**

٩) من نداء للإمام إلى العلماء والمراجع بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢م. نقلاً عن صحيفة النور، ج٧، ص٣٢.

المختلفة بحريّة، ولو كانت متخالفة، ولا يقدر أحد على منع ذلك، كما ليس لأحد الحقّ في منعها.. وهنا يتبيّن أنّ الاجتهاد المتعارف عليه في الحوزات ليس كافياً، بل لو كان الشخص هو الأعلم في العلوم المعهودة في الحوزات، لكنّه لا يستطيع تحديد مصلحة المجتمع، أو لا يمكنه تحديد الأشخاص الصالحين والمفيدين من غير الصالحين. وبشكل عام كان في المجال الاجتماعي والسياسي يفتقر إلى الرؤية الصحيحة وقدرة اتخاذ القرار، فإنّ مثل هذا الشخص لا يعدّ مجتهداً في قضايا الحكومة والمجتمع، ولا يمكنه الإمساك بزمام المجتمع»[١٠].

٢- إصلاح البرامج الدراسية:

لقد حرص الإمام الخميني قدس سره على أن تهتمّ الحوزات بإصلاح البرامج الدراسية، بدعوته إلى الاهتمام بالدراسة التخصّصية للعلوم تارة، وبالحديث عن وظائف الحوزة والعلماء في مختلف المجالات العلمية التي لها صلة بالزمان والمكان، وتلبّي حاجات المجتمع والدولة تارة أخرى، ممّا يستلزم دراسة هذه العلوم والاهتمام بتحصيلها؛ كونها حاجة فعلية للعلماء والمجتهدين، فالملاحظ في كلمات الإمام قدس سره اهتمامه بإصلاح الحوزات وضرورة الاستفادة من العلوم الجديدة التي تحتاجها الحوزات، ولاسيما دراسة التخصّصات المختلفة في العلوم الإسلامية، كما أشار في محاضرته في الحكومة الإسلامية إلى لزوم إصلاح الحوزات، بحيث يتمّ إكمال البرامج الدراسية وأساليب التبليغ..[١١].

ويمكن فهم رؤية الامام قدس سره في هذا المجال من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: خصوصية علم الفقه والاهتمام به:

وتبلور ذلك من خلال حرص الإمام قدس سره على ما يلي:

أ- **حفظ سنّة السلف الصالح في البحث الفقهي:** كان الإمام الخميني قدس سره يهتمّ كثيراً بالفقه القديم، ويعتقد أنه إذا قُدّم الفقه القديم وفق ضوابط معينة، يمكن أن

١٠) صحيفة النور، ج٢١،ص٤٦، من جواب على رسالة الشيخ محمد علي الأنصاري بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٣١م.
١١) الخميني: روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، ص: ٢٨.

يجيب عن جميع حاجات المجتمع، وقد صرّح الإمام بأسلوب الدراسة الذي يرتضيه، وبمنهج البحث الفقهي الذي يراه الأصلح، ومن خلاله يحفظ الفقه والاجتهاد وفق سنّة السلف، فقال: «**المهمّة التي أشعر بالقلق إزاءها في الحوزات العلمية هي أن يؤدّي الاشتغال بالمبادئ والمقدّمات إلى الغفلة لا سمح الله عن الغاية الأصلية، أي المحافظة على تحقيقات العلوم الإسلامية وتنميتها، وخاصة الفقه على طريقة السلف الصالح وكبار المشايخ كـ «شيخ الطائفة»** وأمثاله، فلو فقد الإسلام كلّ شيء وبقي فقهه على الطريقة الموروثة من الفقهاء الكبار، فإنه سيواصل متابعة طريقه. وتوّج قلقه هذا بقوله: أما بالنسبة لأسلوب الدراسة والبحث في الحوزات، فإني أعتقد بالفقه التقليدي؛ والاجتهاد الجواهري[١٢]...

ويجب ألا يُفهم من هذا الكلام وجود تعارض مع دعوات الإمام المتكرّرة - في العديد من المناسبات - لتطوير البحث الفقهي، ومراعاة عنصري الزمان والمكان في الاجتهاد.. ووجوب حضور الفقه في الساحة العملية للنظام الاجتماعي وحاجات الأمة الإسلامية. وقد صاغ الإمام ذلك في عبارة جميلة: «**الحكومة هي الفلسفة العملية للفقه كلّه**»[١٣]؛ وذلك لأنّ أصول المنهج الفقهي أصول ثابتة لا تتغيّر، والتطوير الحاصل في هذا المنهج هو ضمن الاحتفاظ بأصوله وإطاره العام، ودور التطوّر والتعميق لمنهج البحث الفقهي في اختلاف الاجتهاد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دور (الزمان) و(المكان) في اختلاف الاجتهاد؛ تبعاً لاختلاف الأحكام الفقهية باختلاف الزمان والمكان، والالتزام بأيٍّ من هذين الأمرين لا ينافي الالتزام بأصول المنهج الفقهي التقليدي الموروث من قدماء الفقهاء ومتأخّريهم إلى العصر الحاضر.

ولهذا فلو أرادت الحوزات العلمية اليوم أن تدير مجتمع الأمّة الإسلامية وأن تقوم بدورها في أداء رسالتها الفقهية الإسلامية، عليها أن تتحوّل من الفقه التقليدي إلى الفقه الاجتهادي الجواهري – كما وصفه الإمام – مع الاحتفاظ بالأصول العلمية ومبادئ

١٢) من وصية الإمام الخميني.
١٣) من رسالة الإمام الخميني إلى العلماء، بتاريخ ١٥ رجب ١٤٠٩ه، ٢٢/شباط/١٩٨٩م.

التحقيق الدقيقة، والسعي الصادق لفهم روح قوانين الإسلام الأصيلة وتطبيقها على الموضوعات الجديدة.

يقول الإمام الخميني قدس سره: «**على العلماء والأساتذة المحترمين في الدروس الفقهية والحوزات الفقهية والأصولية أن لا ينحرفوا عن طريقة المشايخ العظام التي هي الطريقة الوحيدة للمحافظة على الفقه الإسلامي. عليهم أن يسعوا كل يوم أن يزيدوا من دقتهم وبحثهم ونظرهم وابتكاراتهم وتحقيقاتهم، وحفظ الفقه التقليدي الذي هو إرث السلف الصالح، والانحراف عنه يؤدّي إلى ضعف أركان التحقيق والتدقيق، ولا بدّ من تراكم الدراسات والتحقيقات**»(١٤).

فإنّ مقصده من حفظ الفقه الجواهري والفقه التقليدي لم يكن أبداً الدعوة إلى الانشغال بأبحاث غير ضرورية، بل المقصود هو الحفاظ على الدقّة في أسس الأبحاث اللازمة في استنباط الأحكام والاجتهاد فيها.

ب- شموليّة الفقه وسعة أبحاثه:

إنّ مصادر الفقه ليست وليدة العقل، ولا التجربة المحدودة، ولا الأذواق البشرية المختلفة، بل هي تستند إلى الوحي الإلهي، فهي لذلك مصادر خالدة ودائمة الحركة والتفاعل، لتشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، ولو كانت الظروف مؤاتية لفقهاء الإسلام، و استطاعوا أن يدرسوها على نحو واسع ووفق ضوابط مقنّنة، لأمكن للفقه الإسلامي والحقوق الإسلامية أن تصبح مظهراً لإعجاز الوحي وصدق الرسالة الإسلامية، بالإضافة إلى المباحث الكلامية والفلسفية التي تعتبر عادة من طرق الكشف عن حقيقة الدين وأصوله العقدية، وبيان حياة الفقه الإسلامي وتقدّمه في البحث وقدرته وتطبيقاته العملية على امتداد تاريخ تطوّر الحياة الإنسانية. يقول الإمام قدس سره في ذلك: «**مع الأسف، جامعاتنا ومدارسنا الدينية كانت مصابة بالنقص في جوانب مختلفة دون أن تستطيع سد تلك النواقص، إنهم لم يستولوا على المدارس**

١٤) من وصية الإمام الخميني قدس سره.

الدينية مباشرة، كما فعلوا بالنسبة للجامعات، ولم يستطيعوا، إنها استطاعت أن تتحمّل الكثير من الأذى على عهد رضا خان، وثابروا على مسيرتهم، وبعد ذلك كان الأمر كذلك، ولكنّنا كنا محصورين في مجموعة من الكتب وفي عقائد خاصة. كتبنا كانت تتحدّث غالباً، من حيث التعليم والتعلّم، عن الطهارة والتجارة والصداق ولا تتعدّاها. أما العلوم القضائية والحدود والديات وأمثالها فقد كانت علوماً غريبة، بالطبع كتب الأساتذة عنها كتابة مسهبة، ولكن في الحوزات فقط؛ لأن القضاء لم يكن في أيديهم، ولم تكن الحدود والديات والقصاص من الأمور العملية، لذلك لم تكن تلقى على بساط البحث»[١٥].

فإن فقهنا، من حيث مادّته ومصادره، كما قال الإمام: «**أغنى فقه وقانون في العالم، إن فقهاً كهذا لا وجود لمثله في العالم، لا بين المسلمين ولا بين غير المسلمين**»[١٦].

وقبيل رحيل الإمام أشار - مخاطبا الحوزات العلمية – إلى نقطة مفصلية في هذا المجال، فقال: «**الزمان والمكان عنصران مصيريّان في الاجتهاد**»[١٧]. على أساس أن هذا الاجتهاد هو ما يلبّي حاجة الدولة الإسلامية، ويوفّر الأرضية المناسبة لإجراء الأحكام والقوانين الإسلامية، ونتيجة الفراغ في معرفة نظريات الإسلام في الشؤون القضائية، الحقوقية، والدولية والاقتصادية.

المحور الثاني: الدعوة إلى الدراسات التخصّصية:

فقد حرص على دعوة الحوزات العلمية وفضلائها والقيّمين عليها إلى الاستفادة من الدراسة التخصّصية في الحوزة العلمية في العلوم الإسلامية وغيرها، ويتّضح ذلك من خلال:

١٥) صحيفة نور، ج ١١، ص ١٢٧.
١٦) من نداء الإمام الخميني إلى مراجع الإسلام والعلماء في إيران، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢. صحيفة النور،ج١، ص٢٥٨.
١٧) صحيفة النور، ج ١٢، ٨٩.

أ- الدعوة إلى التخصّص في القرآن الكريم: أرسى الإمام الخمينيﷺ مبدأ مرجعية القرآن الكريم، حيث قرن الجانب النظري الذي يتوافق الجميع عليه بالجانب العملي، وفي مختلف المجالات العلمية، والتربوية، والى هذا يشير بقوله: «**يجب العمل على بيان الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والحرب والسلم للقرآن الكريم، ليصبح معلوماً أنّ هذا الكتاب هو مصدر كل شيء من العرفان والفلسفة إلى الأدب والسياسة..**»[١٨]، ولهذا يطلب الإمام من الحوزات والجامعات التصدّي لهذه المهمة من خلال إيجاد الدراسات التخصّصية اللازمة في هذا المجال، فقال الإمامﷺ مخاطباً الحوزات والجامعات: «..**أيتها الحوزات العلمية والجامعات وأهل التحقيق... انهضوا وأنقذوا القرآن الكريم من شرّ هؤلاء الجهلاء المتنسّكين والعلماء المتهتّكين الذين يهاجمون القرآن والإسلام عن علمٍ وعمد، وإنني أقول بجد - لا عن مجاملة - إنني آسف على عمري الذي ضاع في طريق الخطأ والجهل، وأنتم يا أبناء الإسلام الأبرار، أيقظوا الحوزات والجامعات على الاهتمام بشؤون القرآن وأبعاده المختلفة جداً، واجعلوا دراسة القرآن في أي اختصاص منه محطّاً لأنظاركم وهدفاً أعلى لكم**»[١٩].

ب- الدعوة إلى التخصّص في العلوم المختلفة: من الطبيعي أن لا تغفل الحوزة العلمية عن الكثير من العلوم التي لها علاقة بالاجتهاد والفقه من قبيل علم السياسة والاقتصاد والاجتماع والنفس والأخلاق والفلسفة والقوانين الوضعية وغيرها، ولاسيّما وأنها تساهم في بناء العالم الديني العارف بثقافة عصره وشؤون المجتمع الحديث؛ ليتأتّى له التبليغ بعد الوعي والقيادة الحكيمة الرشيدة.. من هنا نرى الإمام ﷺ يقول في وصيته للحوزات العلمية: «**وطبيعي أنه ستعدّ خطط في الفروع الأخرى من العلوم بما يتناسب مع احتياجات الدولة والإسلام، ويجب إعداد رجال في هذه**

١٨) من نداء لسماحته إلى حجاج بيت الله الحرام بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م.صحيفة نور ج٢٠،ص٢٠.
١٩) من نداء للإمام الخميني إلى حجاج بيت الله الحرام، بتاريخ١٩٨٦/٦/٨، صحيفة النور،ج٢٠،٢.

الفروع، ومن أهمّ وأسمى العلوم التي يجب تعميم تدريسها ودراستها هي العلوم المعنوية الإسلامية، كعلم الأخلاق وتهذيب النفس والسير والسلوك إلى الله – رزقنا الله وإياكم ذلك – ففيه الجهاد الأكبر»[٢٠].

ويربط قدس سره قضيّة تنوّع الاختصاصات في الحوزة العلمية بتنوّع أبعاد الإنسان، والقرآن الكريم بقوله: إن الإسلام له أبعاده المختلفة بحسب الأبعاد التي للإنسان، لقد جاء الإسلام من أجل الإنسان، من أجل بناء الإنسان، القرآن كتاب تربية الإنسان، وإن للقرآن أبعاد مختلفة بحسب الأبعاد التي للإنسان، كذلك يجب على العلماء أن يمتلكوا أبعاداً مختلفة في التعليم حسب أبعاد الإسلام وأبعاد الإنسان، وطبعاً فإن شخصاً واحداً لا يمكنه بالطبع أن يتكفّل جميع هذه الأبعاد، لكن تتمكّن الحوزة العلمية المؤلّفة من عشرة آلاف شخص أو الحوزات العلمية المؤلفة مثلاً من ثلاثين ألف شخص أن تكون على شكل مجموعات تتصدّى كل مجموعة لإدارة بعد معين. فواحدة تهتمّ بالجهات العقلية، والأخرى بالجهات السياسية والثالثة في مجال آخر، وكلّ هذه الجهات والجوانب موجودة في الإسلام، ويجب أن تكون الحوزات كذلك، وتستعدّ لذلك، وأن تكون في الحوزات أبعاد مختلفة وأشخاص عديدون لهداية الناس مثلما أنّ الإسلام فيه أبعاد مختلفة. فيجب على الحوزات أن تدرس سائر علوم الإسلام في أبعاده المختلفة، مثلما تعلّم الفقه وأنحاءه المختلفة، وذلك حتى تخرّج أشخاصاً يقومون بهداية الناس وإرشادهم[٢١].

ج- الاهتمام بدراسة اللغات الأجنبية: ذكر في سياق حديثه عن إهمال الحوزة العلمية لبعض العلوم، كالفلسفة والعرفان، أهمية دراسة اللغة والحاجة إليها في التبليغ، فقال ما نصّه: أنتم لا تتذكّرون كيف كان الوضع قديماً، كانت الفلسفة والعرفان يعدّان كفراً، وكان تعلّم الفضلاء للغة أجنبية ليتمكنوا من التبليغ يعدّ في حد الكفر، فأن نعرف جميع اللغات لنتمكن من تبليغ الإسلام إنها عبادة كبرى.. فالإسلام مطروح اليوم في أكثر دول العالم، وإني آمل أن تتمكنوا من عرض الإسلام على شعوب العالم[٢٢].

٢٠) من وصية الإمام الخميني إلى الحوزات.
٢١) صحيفة النور، ج٢٠، ص٢٠.
٢٢) من كلام لسماحته في جمع من أعضاء الشورى العليا للإعلام الإسلامي بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٨٣

المحور الثالث:

نشر المعارف والاستفادة من محاسن العلوم الجديدة:

لقد أبرز الامام قدس سره أهمية العلوم والأساليب الجديدة وضرورة الاستفادة منها في الحوزة العلمية، واعتبر أن تقوية المعارف الإسلامية تقع على رأس الأولويات في مشروع الإصلاح فقال قدس سره:

«يجب أن لا تُنسى مسألة عدم تخطّي الأركان المحكمة للفقه والأصول المتعارفة في الحوزات مطلقاً، مع ترويج الاجتهاد الجواهري بشكله المحكم والثابت، وأن يستفاد من محاسن العلوم والأساليب الجديدة التي تحتاجها الحوزات العلمية»[٢٣].

كما دعا إلى تقوية المعارف: فقال قدس سره **«إنني أوصي جميع أهل العلم، وسائر السادة، وكلّ المفكّرين، أن يسعوا لتقوية المعارف الإسلامية بين الناس، فإنّ المعارف الإسلامية تقع في رأس سائر الأمور، وإذا صلحت هي صلحت جميع الأمور»**[٢٤].

٢٣) من تعليقه على تقرير شورى جامعة المدرّسين بقم، بتاريخ ١٩٨٩/٥/٦ م.

٢٤) من كلام لسماحته في جمع من أعضاء مجلس الخبراء بتاريخ ١٩٨٧/٧/١، نقلاً عن صحيفة نور ج٢٠ ص ١٠٣.

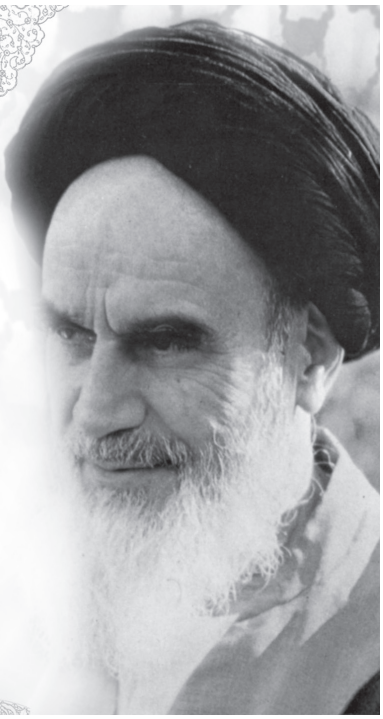

«المهمّة التي أشعر بالقلق إزاءها في الحوزات العلمية هي أن يؤدّي الاشتغال بالمبادئ والمقدّمات إلى الغفلة لا سمح الله عن الغاية الأصلية، أي المحافظة على تحقيقات العلوم الإسلامية وتنميتها، وخاصة الفقه على طريقة السلف الصالح وكبار المشايخ كـ «شيخ الطائفة» وأمثاله رحمهم الله